تخفيض هذا الربط، هو علاوة الغلاء لاصحاب الاجور. وللمرة الاولى قرّرنا ان نقلّص هذا الربط بالنسبة الى سندات الدَيْن التي ستطرحها الحكومة في المستقبل... وسيتم التقيّد بجميع الالتزامات السابقة؛ ولكن، من الآن فصاعداً، سوف تتاح الفرصة للمواطن الاسرائيلي لأن يستثمر في الازدهار الصناعي بشروط تنافسية.

«سابعاً: يتمّ تخفيض الفائدة المرتفعة في القطاع الاقتصادي، والتي تسببت في اضرار كبيرة للعديد من المصانع.

«ثامناً: اتخاذ اجراءات لمعالجة مباشرة لمواقع البطالة، وتقديم مساعدات الى المصانع التي تواجه صعوبات، بعد ان تقوم بتقديم مخططات لعلاج حقيقي لهذه الصعوبات...

«تاسعاً: ستنفق استثمارات لتنمية البنية التحتية، وزيادة البحوث والتنمية... حيث انه بدون الاستثمار في البنية التحتية، في السلع والمعدات الحديثة، فاننا لن نحصل على فرصة غزو أسواق جديدة للانتاج الاسرائيلي. وهذا الاستثمار هو، في الواقع، استثمار في المادة الخام الاساسية لدينا: الطاقة البشرية المتفوّقة في الاقتصاد الاسرائيلي».

الى جانب تخفيض العملة، ورفع الاسعار الذي حقق للحكومة وفراً مباشراً بحوالى مئة مليون شيكل، كان من الواضح ان أساس نجاح الخطة الاقتصادية يعتمد على بند تخفيض الانفاق الحكومي. ولتحقيق هذا الهدف، وضعت خطط لدمج بعض الوزارات: الشرطة مع الداخلية، السياحة مع التجارة والصناعة، الاقتصاد مع المالية، الاديان مع الداخلية، والتخلي عن انشاء وزارة البيئة. كما يفترض الاستغناء عن عشرة بالمئة من الطاقة البشرية العاملة في الوزارات، أي ما يعادل حوالى سبعة آلاف موظف. وأُجريت اتصالات أولية مع سكرتير عام الهستدروت، يسرائيل كيسار، من أجل الموافقة على عدم المطالبة بعلاوة غلاء للمستخدمين، طالما كانت الزيادة في مؤشر الاسعار أقل من ثمانية بالمئة في السنة. وتردّد ان كيسار وافق على نسبة سبعة بالمئة فقط (**المصدر نفسه**، ١/١/١٩٨٩).

هذه الاجراءات الجذرية جوبهت، منذ اللحظة الاولى، بمعارضة شديدة من جانب عدد من الوزارات وأوساط الهستدروت، على الرغم من الحملة الاعلامية التي شنّها بيرس لتسويق خطته الاقتصادية وتفاؤله المعلن، في مؤتمره الصحافي، بأن ينخفض التضخم، في نهاية السنة، الى ثمانية بالمئة، ويزداد التصدير بنسبة تسعة بالمئة، وترتفع الانتاجية خمسة بالمئة. وتزعّمت حملة المعارضة وزارة الدفاع، التي أعلن كبار المسؤولين فيها ان التقليص المقترح من المالية، والذي يتضمّن الامتناع عن تغطية النفقات الامنية الاضافية في المناطق المحتلة بقيمة ٤٠٠ مليون شيكل، سيؤدي، ضمن امور أخرى، الى الاستغناء عن ٣٠٠٠ ـ ٤٠٠٠ مستخدم. وحذّرت مصادر وزارة الدفاع من ان اقتطاع حوالى ٣٠٠ مليون شيكل من الموازنة الامنية سيلحق ضرراً بالغاً بالصناعة العسكرية ومؤسسات البحث والتطوير (**يديعوت احرونوت**، ١/١/١٩٨٩). ويذكر ان وزارة الدفاع الاسرائيلية كانت أعدت، قبل الانتخابات الاخيرة، خطة لمدة عشر سنوات تتطلب زيادة سنوية بنسبة ١٥ بالمئة، وذلك بعد ان كانت موازنة الدفاع انخفضت بنسبة ٣٠ بالمئة خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨ من ٣,٢ مليارات دولار الى ٢,٥ مليار دولار. وتدّعي مصادر وزارة الدفاع بأن هذه الزيادة حيوية لرفع كفاءة المعدات والتدريب في الجيش الاسرائيلي، وخاصة في سلاحي الطيران والبحرية (**المصدر نفسه**، ٢٨/١٢/١٩٨٨).

وفي وزارة التربية والتعليم، أيضاً، كانت أجواء المعارضة قوية، خاصة وان المالية تتوقع تخفيض أكثر من ٤٠ مليون شيكل من ميزانية الوزارة. وجاء على لسان وزير التربية والتعليم، اسحق نافون، ان وزارته تعارض رفع رسوم التعليم الجامعي بنسبة ٢٥ بالمئة، وفرض رسوم على دور الحضانة في مدن الاعمار؛ وطالب، في المقابل، بتأمين موارد اضافية لوزارته من فائض ميزانية الاذاعة والتلفزيون، ومن زيادة أسعار الوقود (**هآرتس**، ٤/١/١٩٨٩). كما ترددت أصوات معارضة مماثلة في وزارتي الصحة والداخلية.

وفي النهاية، خرج بيرس خاسراً من «المعركة» المتوقعة مع وزارة الدفاع. وتمّ الاتفاق، بعد مفاوضات مطوّلة بين وزير الدفاع، رابين، واركان وزارته، من جهة، وبين «لجنة الاقتطاعات»